كليـــــة الحقـــــوق
قســـم القانـــون الجنائـــى

"الحمايـــــــــة الجنائيـــــة للأســـــواق مـــن التحايـــل علـــى الإغـــراق"

(دراســـة مقارنـــة)

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحث

أحمد زين العابدين عبد المقصود أحمد

لجنة الحكم على الرسالة من:

أ.د/ عبد الله عبد العزيز الصعيدى **(رئيساً)**

أستاذ الاقتصاد والمالية العامه- كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ إبراهيم عيد نايل **(مشرفاً وعضواً)**

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائى - كلية الحقوق- جامعة عين شمس.

أ.د/ عمر محمد سالم **(عضواً)**

استاذ القانون الجنائى وعميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

أ.د مصطفى فهمى الجوهرى **(مشرفاً وعضواً)**

أستاذ القانون الجنائى - كليةالحقوق - جامعة عين شمس.

١٤٣٧ - ٢٠١٦

كليـــــة الحقـــــوق
قســـم القانــون الجنائـــى

صفحة العنوان

اسم الباحث : أحمد زين العابدين عبد المقصود أحمد

اسم الرسالة : الحمايـــــة الجنائيـــة للأســـواق مـن التحايـل علـى الإغـراق

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون الجنائى

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج : ٢٠٠٨

سنة المنح : ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦ م

كليـــــة الحقـــــوق
قســـم القانـــون الجنائـــى

رسالة دكتوراه

"الحمايـــــــــة الجنائيـــــة للأســـــواق من التحايـــل علـــى الإغـــراق"

(دراســـة مقارنـــة)

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحث

أحمد زين العابدين عبد المقصود أحمد

لجنةالحكم على الرسالة من:

أ.د/ عبد الله عبدالعزيز الصعيدى (رئيساً)

أستاذ الاقتصاد والمالية العامه– كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

أ.د/ إبراهيم عيد نايل (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائى – كلية الحقوق– جامعة عين شمس.

أ.د/عمر محمد سالم (عضواً)

استاذ القانون الجنائى وعميد كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د مصطفى فهمى الجوهرى (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون الجنائى – كليةالحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾[1]

"تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذلة لأهله قربة، والأنيس في الوحدة والصاحب في الخلوة ومنار السبيل إلى الجنة....."[2]

معاذ بن جبل

(١) الآية رقم (٧٢) سورة الأحزاب.

(٢) أبن القيم الجوزية – "مفتاح دار السعادة" القاهرة ٧٢١هـ، دار الكتب العربية ١٤١٩ – ١٩٩٨، الناشر محمد على بيضون، ص ١٢٨.

الإهـــــــداء

إلى الحبيب المصطفى ... نبي الرحمة

إلى النسمة الحانية والعقل الرشيد ... امى وابى

إلى النور الذى يطوف فى سمائى ...اخوتى

إلى أستاذي الأول الذى علمنى الف باء القراءة

إلى كل من أخذ بيدي في هذا الطريق ، وقادني للخير

إلى الاجيال القادمة ليستشفوا.... كيف كان الاباء والاجداد يفكرون

كيف كانو يحلمون !!!!!

هل يستطيع أحد أن يشكر الشمس لأنها أضاءت الدنيا

لكني حاولت رد جزء من جميلكم بأن أكون كما أردتموني

نشكركم جميعكم على جهودكم معنا

وابعث لكم فيض الشكر والامتنان وخالص تراتيل الدعاء

****

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد﴾

صدق الله العظيم

(الآية ٧ من سورة ابراهيم)

بعناية عزة الله جّلت قدرته وعلت كلمته، وبمعجزات سيد زمرة الأنبياء، وقدوة فرقة الأصفياء محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم كثيرة البركات، وبمؤازرة قدس أرواح حماية الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين...

والحمد للّه الذي جعل في كل زمانٍ فترةٍ من الرسل بقايا من أهل العلم، يَدْعون من ضلّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب اللّه الموتى، ينفون عن كتاب اللّه تحريف الغالين ، وتأويل الجاهلين.....

- سطر ابن القيم الجوزية فى كتابة مفتاح دار السعادة نقلا عن معاذ بن جبل "تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ ، فَإِنّ تَعَلُّمَهُ لِلّهِ خَشْيَةٌ ، وَطَلَبَهُ عِبَادَةٌ ، وَمُذَاكَرَتَهُ تَسْبِيحٌ ، وَالْبَحْثَ عَنْهُ جِهَادٌ ، وَتَعْلِيمَهُ لِمَنْ لا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ ،....."

وزادنا الحارث بن أسد بن عبد اللّه البصري فى مدح العلم ابياتا

علم العليم و عقل العاقل اختلفا..... بأي منهما قد احرز الشرفا

فالعلم قال انا احرزتُ غايته..... والعقل قال انا الرحمن بي عرفا

فافصح العلم افصاحا وقال له..... بإينا اللّه في فرقانه اتصفا

فبان للعقل ان العلم سيده..... فقبل العقل راس العلم و انصرفا

شكر وتقدير

الحمد للّه الذى تتم بنعمته الصالحات، والشكر له كما ينبغى لجلال وجه العظيم فقد سدد الخطًى، وشرح الصدور، ويسر الامور، فلة الحمد حمداً كثيرا مباركا فيه ملئ السموات والارض وملئ ما بينهما، واصلى واسلم على خير خلق العالمين سيدنا محمد بن عبد اللّه وعلى الة وصحبة ومن والاه وسلم تسليما كثيرا .

ومن هذا المنطلق فإننى اسجد للّه عز وجل شاكرا له نعمته التى من بها على فهى لاتعد ولا تحصى، وأشكره على ان هدانى لاختيار موضوع هذا البحث بعنوان "**الحماية الجنائية للأسواق من التحايل على دفع رسوم الاغراق- دراسة مقارنة**".وأعاننى على إتمامه كما شاء واسالة ان يتقبله منى ويجعله خالصا لوجهة الكريم.

كما أشكره إذ وفقنى بالتتلمذ على يد عالم جليل، واستاذ فاضل يحمل من الاخلاق الرفيعة والصفات الكريمة ما يعجز اللسان عن وصفها والوفاء بحقة العالم الجليل صاحب الرفعة **الأستاذ الدكتور/ مصطفى فهمى الجوهرى استاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة عين شمس**، الذى تعهدنى برعايته وأحاطنى بكرمة ونبل خلقة من اول لحظة شرفت بلقائه والذي كان عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا. إلى من زرع التفاؤل في دربنا وقدم لنا المساعدات والأفكار والمعلومات، ربما دون ان يشعر **بدوره**، فقد ذلل لنا الصعاب وامدنا بصائب النصح والتوجيه، فوجدت فيه تواضع العالم ورحاب صدر الاب، والذى تفضل بقبول سيادته الاشراف على هذا البحث المتواضع.

لذا يشرفنى بكل الحب والتقدير أن اتقدم لسعادته بأسمى آيات التقدير وخالص الامتنان سائلا المولى عز وجل ان يديم علية تمام الصحة والعافية ويجعله الله منارة للعلم نهتدى بها وان يسدد خطاه وجزاه الله عنى خير الجزاء

واذا كنت أفخر بأن إعداد هذا البحث قد تم تحت اشراف العالم الجليل صاحب الرفعة **الاستاذ الدكتور / مصطفى فهمى الجوهرى.**

فإننى بذات القدر أفخر بأن تضم لجنة مناقشته**الاستاذ الدكتور / عبد الله عبد العزيز الصعيدى ـ استاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس**، واتقدم لسيادته بخالص شكرى وعظيم امتنانى لتفضلة بالموافقة على الاشتراك فى مناقشة هذا البحث بالرغم من كثرة مشاغلة العلمية تلك هى شيم العلماء .

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور / ابراهيم عيد نايل استاذ ورئيس قسم القانون الجنائى بكلية الحقوق جامعة عين شمس**، لما قدمة لى من نصح وتوجيه وارشاد، ولم يبخل على من علمه الوفير ووقته الثمين بالإشراف على هذا البحث المتواضع لذا فأتقدم لسيادته بخالص الشكر متمنيا من الله ان يجازيه عنى خير الجزاء .

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور / عمر محمد سالم استاذ القانون الجنائى وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة ووزير الدولة للشئون القانونية والنيابية سابقا**، لموافقته على الاشتراك بلجنة المناقشة والحكم ليريد الله ان اتشرف بتوجيه سيادته ونصحه وإرشاده وما يراه سيادته اضافة بلا شك متمنيا من الله لسيادته دوام الصحة والعافية .

وأتقدم بعظيم الشكر والامتنان لكل من شرفنى بحضور هذه المناقشة من أهلى، وزملائي، وأصدقائي وباقي الحضور طبتم جميعا وطاب ممشاكم.

واسأل الله عز وجل أن اكون قد وفقت فى هذا البحث وأن يغفر لى ما فيه من سهو او نقصان فالكمال لله وحدة واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

الباحث،،

مقدمـــة عامـــة

القانون هو إرادة تنظيم المجتمع على نحو معين وفى سبيل بلوغ أهداف معينة وكثيراً ما يحدث في غمرة سعى القانون وراء تحقيق هذه الأهداف ألا يتمسك بالحقيقة الاجتماعية، وأن يعول عوضاً عنها على مركبات فكرية يتخذ منها وسيلة لغاية.

وعلى ذلك أنه ليس من الممكن فهم نظام القانون الجنائي– وهو ليس مجرد أمر أو نهى بل أيضاً أسلوب علاقات إنسانية واجتماعية منظمة قانوناً بل وليس من الممكن بصفة خاصة إعداد قانون جنائي للمستقبل دون تملك أو إحاطة بالأسس النفسية والاجتماعية التي ساهمت في تكوين الأول وستسهم في تكوين الثاني، دون معرفة البيئة الإنسانية والاجتماعية التي نما فيها القانون والتي تطبق عليها قواعد القانون الجنائي الحالي والتي ستطبق عليها قواعد القانون الجنائي القادم.

إن القانون الجنائي يهدف إلى صيانة ركائز المجتمع وكيانه ودعائمه في كل زمان ومكان وهذا يقتضى علاج أهداف لابد من بلوغها على أية حال لما فيها من صفة الأولوية والحيوية في حياة المجتمع.

ولا شك أن المشرع الجنائي قد أمضى قروناً وأجيالاً يمارس نشاطه فى التجريم والعقاب بغير وعى للفلسفات التي يتبعها في معظم الأحيان الأمر الذى يلقى مسئولية على عاتق رجال القانون في دراسة هذه الفلسفات، باعتبارهم صفوة الفكر وعماد نهضته بما وهبهم الله من العلم والمعرفة.

وقد ترتب على ذلك أن زاد اهتمام رجال القانون بالبحث والتنقيب وراء كل جديد خاصة بعد أن اشتد صراع المذاهب واتسع نطاق التجريم مما فتح أفاقاً جديدة لذلك. ومن ثم لم يعد لرجل القانون، أن يجلس منكمشاً في جانب من جوانب القانون منتظراً إصدار المشرع للنصوص القانونية لتفسير مقاصده، بل يتناول هذه النصوص القانونية بين حين وآخر بإبداء رأيه في نص أو كلمة

تعالج أوجه النقص أو القصور أو ترفع اللبس أو تتسق مع مبدأ المشرع في موضع آخر أو تقرير مدى اتفاقها مع المبادئ القانونية الصحيحة.

ولقد ألقى على عاتق رجال القانون واجباً أعظم مما ألفوه في أي وقت مضى وهو هداية المشرع في تكوين هذه الإرادة بغير أن يفرضوا فلسفاتهم وأن يعملوا على تأصيل الأحكام القانونية في ضوء المصالح الاجتماعية التي يجب على المشرع حمايتها طبقاً لمقتضيات كل عصر وظروف الحياة الاجتماعية المتطورة وما يسوده من تيارات ومذاهب وسوف يبقى دائما المشرع صاحب الحق في اختيار النص التشريعي الوضعي لعلاج أوجه النقص أو القصور فى الهيكل التشريعي للمجتمع.

فمن بين الأحكام القانونية التي تلح عن كشف الغموض عنها موضوع التحايل على دفع رسوم الإغراق حيث أن من أهم ملامح النظام العالمي الجديد الذى يسود العالم الآن هو التحول إلى نظام السوق الحرة إلى الدرجة التي جعلت البعض يقول أن العولمة تعنى انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل دول العالم، ومن أهم الأسس التي يقوم عليها نظام رأسمالية السوق الحرة "المنافسة" من أجل جذب أكبر عدد من المشترين لبيع أكبر كمية ممكنة بأعلى سعر ممكن وتحقق أقصى ربح.

والمنافسة أمر طبيعي وسلوك بشرى غريزي، ولكن الوسائل التي يتبعها المنافسين فيها ما هو حسن ويفيد الجميع مثل تطوير المنتجات وزيادة جودتها وتقليل التكاليف من أجل تخفيض الأسعار ومنح التسهيلات البيعية، ومنها ما هو سيئ وضار مثل الاحتكار والإعلانات الكاذبة والتميز السعرى والإغراق والتحايل على دفع رسوم الإغراق..... إلخ لتؤدي في النهاية إلى إقصاء الآخرين والقضاء عليهم.

ولما كان الإغراق أحد أهم ممارسات المنافسة غير المشروعة بالتجارة الدولية والذى يؤدى إلى الإضرار بالصناعة المحلية، شهد العالم في الفترة الأخيرة تحولات واضحة في النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف، ولقد

صاحبت الدعوة إلى تحرير التجارة ظهور موجه من الحماية الجديدة مع تزايد حدة المنافسة في الأسواق العالمية.

والإغراق التجاري يعد من إحدى أساليب التجارة الدولية غير المشروعة والذى يؤثر بدروه على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية الأمر الذى دفع الكثير من الدول إلى سن تشريعات خاصة تعمل على مكافحةسياسة الإغراق وخصوصاً في الفترة الأخيرة حيث بات إستخدام سياسة الإغراق من قبل بعض المنتجين والمستوردين والمصدرين هو أمر لا تقبله السياسة الحمائية الدولية وخصوصاً بعد اتفاقية الجات ١٩٩٤ واتفاقيات جولة أورجواي وإنشاء منظمة التجارة الدولية وخصوصاً بعد أن شهد العالم ثورة من المعلومات والاتصالات مما جعل منه قرية صغيرة , والتى كان لها اثر كبير على زيادة حجم أو لها نطاق السوق العالمية، وارتفاع وزن التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي.

ومن المعلوم أن الإغراق يعد من أهم موضوعات التجارة الدولية فكان لدراسة التجارة الدولية من حيث تعريفها وخصائصها أهمية للوقوف على حقيقة التجارة الدولية ومدى مشروعية الأعمال التي تتم تحت مظلتها وأيضاً بيان مجالات التجارة الدولية حتى يتبين لنا معرفة ما إذا كان يوجد إغراق أو تحايل على دفع رسوم أم لا.

كما أشارت أن الإغراق يعد من موضوعات التجارة الدولية فإن سياسة الإغراق تؤثر وبشكل مباشر على الأسواق، ولدراسة الأسواق أهمية في الوصول إلى العلم الكافي بأسعار وأثمان السلع المعروضة في السوق المغرقة وبيان ما إذا كان هناك إغراق أم لا؟

وعندما أدركت مجموعة من الدول خطورة الإغراق وما يحدثه من آثار سلبية على الاقتصاد القومي سنت تلك الدول قوانين منفردة لمكافحة هذه الجريمة واستخدمت مجموعة من العقوبات للحد منها، وكان أبرزها هو فرض رسوم مكافحة الإغراق.